الترسانة النووية الإسرائيليـــــة وأثرها على الأمن القومي العربي

د. سليمان محمد عمر منصور

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزاوية – ليبيا

مقدمة:

عالج البحث موضوعا في غاية الأهمية والخطورة على مستقبل الشعوب العربية ، حيث أعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والوصفي وكيفية التعرف على القدرات النووية الإسرائيلية من مفاعلات ومؤسسات نووية وكذلك الروس النووية ومدى تأثيرها على الأمن القومي العربي على أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية ،حيث خلص البحث إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها إن هذا السلاح في حد ذاته يشكل خطرا جسيما في المنطقة وعلى غيرها ، وعلى مستوى الأمن القومي العربي خاصة بأبعاده المختلفة، وكانت إسرائيل من وراء ذلك تحيق هدفها الاسمي وهو ردع الدول العربية والإسلامية بشكل خاص.

مقدمة:

حافظت إسرائيل على تفوقها العسكري منذ نشأة كيانها يوم 15 مايو عام 1948م، بل ازدادت قوتها أضعافاً من خلال سيطرتها على الأراضي العربية وضم أراضي دول الجوار، وهذا يدل على عجز الدول العربية عن توحيد قدراتها العسكرية والسياسية لإفشال الأهداف الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى عجز الدول العربية أيضاً في التعامل مع استراتيجيات القوى الكبرى التي ساندت إقامة دولة إسرائيل، وهذا أمر يستوجب توظيف قدرات كبيرة في مختلف المجالات، من أجل أن تحقق التناسب بين الأهداف والقوة رأت أنه عليها الانتقال من القوة التقليدية إلى القوة العسكرية غير التقليدية، مما جعل الإسرائيليون يبحثون عن امتلاك قوة في مجال إضافي يمنع التهديد العربي المستمر، وردعه عن التدمير والزوال لدولتهم ويضاف إلى ما حملته ذاكرة الإسرائيليون الدموية للمجازر التي تعرض لها اليهود في ألمانيا النازية، وهذا كان دافعاً إضافياً للمسئولين الإسرائيليين في رسم سياسة وخطط استراتيجية مستقبلية بعيدة المدى، من خلال ذلك سعت إسرائيل في الحصول على أسرار الذرة بعد إعلان دولتها عام 1948م، ولكنها كتمت أطماعها بالوصول إلى مصاف الدول النووية والانضمام إلى النادي النووي، فلأول مرة ظهرت نية إسرائيل في الحصول على السلاح النووي بعد العدوان الثلاثي على مصر 1956م، آذ تبينت أن هنالك التعاون الفرنسي – الإسرائيلي يتمثل في دعم فرنسا لإسرائيل لبناء مفاعلات نووية وتجهيزها بالمواد الأولية، وبذلك فإن القنبلة النووية الإسرائيلية أصبحت جاهزة في شهر أيلول 1966م، ومنذ اليوم الأول لدخولهم فلسطين المغتصبة، فكان رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بن غور يون يرى في القنبلة الذرية المفتاح

الاستراتيجي لبقاء الدولة الإسرائيلية على قيد الحياة في فلسطين وفرض هيمنتها وهيبتها على منطقة الشرق الأوسط، حيث استغلت إسرائيل العواطف الأوروبية لصالح اليهود في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واستطاعت بناء شبكة الاتصالات الواسعة مع الشركات والمؤسسات العلمية الفرنسية في بداية الخمسينات، في وقت لم تكن فرنسا ولا إسرائيل تمتلكان السلاح النووي، وهنا بدأت مرحلة مهمة للتنسيق المباشر والسري بين العلماء العاملين في منظمة الطاقة الذرية الفرنسية، وبعض العلماء الإسرائيليين حيث تم الاتصال عام 1951م بين عالم الذرة الفرنسي "بيير كيولمان" والعالم الإسرائيلي "لايرنست" دافيد يرجمان، وتم الاتفاق على الموافقة والتعاون المباشر بينهما في مجال الأبحاث النووية وتبادل المعلومات والنتائج العملية.

وقد تضافرت الجهود وبلغت ذروتها عام 1956م قبل العدوان الثلاثي على مصر، وكانت بداية البرنامج النووي الإسرائيلي متواضعة، فقد بدأ بتشكيله الفريق النووي العلمي الأول معهد وايزمان للأبحاث ويتكون من 6 علماء متخصصين في العلوم النووية، ونجحوا باستقطاب علماء اليهود المتخصصين وبلغ عددهم 60 عالماً في الذرة من أوروبا الغربية وأمريكا والاتحاد السوفيتي، لقد تأكد الدعم النووي الفرنسي الحيوي لإسرائيل باعترافات شمعون بيريز عام 1966م في التلفزيون الإسرائيلي، وكان يقف خلف التعاون الفرنسي – الإسرائيلي المكثف أربعة رجال خبراء من الجانب الإسرائيلي: شمعون بيريز المدير العام لوزارة الدفاع، والدكتور يرغمان، ومن الجانب الفرنسي: "ببار غييوما" مدير مركز الطاقة النووية، وفرنسيس بيران، المندوب الأعلى للطاقة الذرية الفرنسية، وأكد فيه أن الدور الفرنسي كان حيويا ومصيريا لولادة القدرة النووية للدولة الإسرائيلية، وهكذا فقد اتجهت إسرائيل إلى وضع الأسس الأولى لبرنامجها النووي حتى قبل إعلان ميلادها رسميا، ثم تطويره في مرحلة ثانية نتيجة حروبها مع العرب التي شكلت محطات لكلا الطرفين، لإعادة النظر في استراتيجيته التخويف والترهيب اسلوبا ثابتا لها على أمل أن تحقق ما تدعيه ردعا ضروريا وملحا، وقد عملت تحت سياسة سرية وغموض وتضليل كامل بكل ما اكتنفه من مفردات وعبارات رمادية وأدوات ومتطلبات ضرورية لخدمة هذه السياسة التي ارتكزت على عدم تأكيد امتلاكها للسلاح النووي أو نفي ذلك، وقد قصدت إسرائيل من وراء ذلك أهدافا عديدة يقف في مقدمتها طموحات بتقليص خطر الحرب وضرورة بمواردها وإمكاناتها، وامتصاص قدرات العرب واستنزفها، وبما يبعدها عن مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً تحويل الانظار عما يعنيه الصراع العربي – الإسرائيلي بإحلالها قضايا التسلح محل الحقوق الفلسطينية والعربية، ومن ثم زج العرب في دوامة البحث عن نتائج الصراع، ومما يزيد خطورة هذا التسليح في منطقة الشرق الأوسط.

من هنا تبرز أهمية الموضوع والتي سنتناولها بالدراسة والتحليل من خلال تسلسله التاريخي ومدى ارتباطه بالمساعدات الدول الكبرى والتي ساهمت بشكل كبير في تأسيس الترسانة النووية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر إسرائيل دولة صغيرة من حيث الحجم مقارنة بالدول العربية من حيث المساحة وعدد السكان، وقد قامت بشن العديد من الحروب على بعض الدول العربية المجاورة لها، وانتصرت عليهم من خلال ترسانتها العسكرية، وهذا يقودنا إلى معرفة قوتها العسكرية ومدى تأثيرها على الأمن القومي العربي وطرق مواجهتها وتصديها للتحديات التي تعترض بناء دولتها، وعليه فإن المشكلة الرئيسية للدراسة تكمن في التساؤلات الآتية:

1. ما هو مفهوم الأمن القومي لدى الإسرائيليين؟
2. ما الدوافع الإسرائيلية لبناء ترسانتها النووية؟
3. كيف يتعامل الإسرائيليين مع هذين المفهومين من خلال الأمن القومي وعلاقتهم الدولية؟

أهداف البحث:

1. معرفة آخر التطورات العلمية التي تطراء على الترسانة النووية الإسرائيلية.
2. التعرف على مفهوم نظام الأمن الجماعي في العلاقات الدولية.
3. الاستفادة العلمية للطلبة والمدرسين وخاصة المتخصصين في العلاقات الدولية.
4. أبرز الدور الأمريكي في الدفاع على إسرائيل في برنامجها النووي منذ بداية إنشاءه.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا الدراسة من كونها تدرس موضوعا مهما في الترسانة النووية الإسرائيلية والمراحل التي مرت بها خلال السنوات الماضية والأخطار التي تواجه العرب.

فرضية الدراسة:

الترسانة النووية الإسرائيلية واكبت العديد من التطورات التقنية لمواجهة تطورات الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية وفق الظروف الدولية، وبما يخدم مصالح الدولة الإسرائيلية وفرض وجودها إقليميا ودوليا، ولذا فإن إسرائيل تسعى إلى اكتسابها للرأي العام الدولي من قبل الدول الكبرى في تحقيق هذا الهدف، كذلك لم تخفي أي جهد من تطبيع جل الدول العربية، وذلك من خلال كسر عملية الاحتكار المفروضة على أغلب دول المنطقة من امتلاك الأسلحة النووية، بالإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت مع إسرائيل في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

منهجية الدراسة:

سيتم استخدام المنهج التاريخي من خلال المراحل التي تطور فيها البرنامج النووي الإسرائيلي منذ قيام الدولة الإسرائيلية، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي يبين وصف بعض العناصر الأساسية للبرنامج النووي الإسرائيلي، من أجل كشف الحقائق التي تتعلق بالموضوع نفسه.

تقسيمات الدراسة إلى عدة مباحث تشمل مجموعة من المطالب تتمثل في الآتي:

المبحث الأول: نشأة وتطور الترسانة النووية الإسرائيلية.

المبحث الثاني: التوازن النووي العربي – الإسرائيلي.

المبحث الثالث: التهديد النووي الصهيوني وأثره على الأمن القومي العربي.

سعت القيادة الإسرائيلية إلى اغتنام الظروف الدولية المواتية لكي تحقق هدفها، واستغلت ارتباطها مع قوى التأثير العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرهما من الدول، لكي تنسج الخيوط التي تكفل لها تحقيق هدفها، وبالفعل استغلت إعلان الرئيس الأمريكي أيزنهاور عن برنامجه "الذرة من أجل السلام" عام 1954م لكي تدخل عصر الذرة من أوسع أبوابه، وتنظم إلى الوكالة الدولية المتخصصة بعد ذلك ولكن لم ينس الإسرائيليون هدفهم وهو تنمية ذاتيتهم النووية، وسعت القيادة الإسرائيلية إلى تأكيد مفهوم القوة في بأنها لدولتها، فعسكرت مجتمعها وجعلت لمؤسستها العسكرية الغلبة في كل شيء وأكدت مفاهيم التفوق العسكري والتقني لمواجهة الأخطار العربية، وسوف نتناول تعريف القدرة النووية الإسرائيلية على النحو التالي[1]:

أولاً: التعريف الأسمى: هي عبارة عن ذلك السلاح ذي القدرة التدميرية الشاملة الذي تمكنت إسرائيل من امتلاكه، بفضل إمكانات معينة لتحقيق الردع والتفوق النوعي على البلدان العربية، ويتكون من الرؤوس النووية وقواعد إطلاقها وإيصالها إلى الهدف.

ثانياً: التعريف الإجرائي: الإمكانات النووية والمقدرة المالية وتتكون من الخامات النووية والقاعدة العلمية والتكنولوجية، والقدرة على إنتاج السلاح النووي الذي يتكون من الرؤوس النووية "القنابل الذرية والهيدروجينية وقنابل النيوترون"، وتوفر قواعد الإطلاق ووسائل التوصيل المتمثلة بالصواريخ والطائرات الحربية، ومنظومات القيادة والسيطرة والاتصال وأجهزة التشويش الإلكتروني[2].

ثالثاً: تطور القدرة العلمية والتقنية: إن العالم يعيش عصر الذرة ولم يكن العلماء الإسرائيليون أقل من غيرهم فهما حول الموضوع فمنذ عام 1934م، وبفضل العالم البريطاني "دانيال زيف" أقام رئيس الوكالة الصهيونية العالمية الكيميائي "حاييم وايزمن" في مستعمرة "رحفوت" قرب تل أبيب عدة مختبرات بسيطة يعمل فيها العلماء اليهود الألمان والأوربيون الفارون من خطر هتلر، وبعد الحرب العالمية الثانية عرف المعهد الذي يعرف باسم "زيف" نشاطاته الأولى وفي عام 1948م، وأثناء الحرب استقر العلماء العسكريون الإسرائيليون في هذا المعاملات أن رئيس معهد وايزمن في رحفوت هو الدكتور "ايرنست بيرغمن" الذي اخبر في 2 سبتمبر في عام 1948م، "ديفيد بن غريون" بأن البروفسور تألمي قد تمكن من تجميع عدد كبير من العلماء المختصين بالكيمياء والفيزياء والبيولوجيا في مدينة باريس ومن بينهم "موريس سوردين" الذي يحتل مركزا ممتازا بين مجموعة العلماء الذريين، كما أنه مستعد للمجئي إلى إسرائيل والاستقرار فيها، وقد قام مساعدته لتحسين الرادارات في بناء صواريخ تنطلق بالتوجيه السلكي واللاسلكي،

وفي نهاية عام 1949م وصل إلى إسرائيل "فرنسيس بيرين" المندوب العلى للطاقة الذرية الفرنسية، أثناء تدشين رسمي لمعهد وايزمن الجديد في رحفوت أمام نخبة من علماء العالم[3]، وتميز العامان 1952-1953م بالازدياد الملحوظ في تبادل المساعدات الفرنسية – الإسرائيلية في ميدان المواد النووية، وفي منتصف الخمسينات لم تهمل إسرائيل علاقاتها النووية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1960م انتهى مفاعل "ناحا لسوريك" فقدمت إليه الولايات المتحدة الأمريكية 6.5 كغ من اليورانيوم 235 تحت أسم "الذرة في خدمة السلام"، وبات المفاعل يعمل بإدارة العلماء الإسرائيليين الذين كانوا قد عملوا منذ عام 1957م في مركز الدراسات النووية الفرنسية، وقد واجهت فرنسا ضغوطا شديدة فسارعت إلى إنهاء تعاونها مع إسرائيل في الميدان، وخفضت بذلك علاقاتها لأن الظروف لم تعد تسمح بذلك، ولقد كان ذلك بعد أن حققت إسرائيل إنجازين كبيرين: إطلاق أول صاروخ إسرائيلي "شافيت" عام 1961م وبناء مفاعل ديمونا الذي عام 1963م، الذي بلغ عدد العاملين فيه حوالى 500 شخص[4].

وبعد أن غادر الفرنسيون إسرائيل فإنها ظلت تحصل على اليورانيوم بكل الوسائل بما فيها الخطف والسرقة، ويبلغ معدل إنتاج البلتنيوم فيه 40 كيلو غرام سنوياً، وهذه الكمية كافية لصنع شعر قنابل نووية وفي سنة 1965م أختفي 360 رطلاً من اليورانيوم المخصب من معمل مؤسسة المواد والمعدات النووية في ابولو بولاية بنسلفانيا، وأكد أحد المسئولين في المخابرات المركزية الأمريكية لقناة ABC أن هذه المواد نقلت إلى إسرائيل واستخدمتها في صنع الأسلحة النووية[5].

وطبقاً لتقديرات المصادر العلمية الغربية فإنه يتوفر لإسرائيل حاليا حوالى 2000 عالم وخبير ومهندس وفني في المجالات النووية المختلفة، وهم على اتصال بحوالي 600 معهد علمي ومركز للبحوث النووية في حوالي ثماني دول نووية، كما تهتم بتشجيع هجرة العلماء اليهود من البلاد النووية الكبرى مثل الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى قيام إسرائيل بإرسال الكثير من البعثات الدراسية إلى هذه الدول، كما تتوفر بإسرائيل مؤسسة الطاقة النووية والتي لها نشاط ملموس في جميع الجامعات والمعاهد التكنولوجية والعلمية داخل وخارج إسرائيل، كما تشرف على جميع الأبحاث النووية التي تجرى في الجامعات والمعاهد الإسرائيلية وتدير أيضاً جميع المفاعلات والمنشآت والمشروعات النووية في إسرائيل، وكانت من أبرز الأبحاث التي أشرفت عليها هذه المؤسسة مشروع إنتاج الماء الثقيل الذي قامت به شعبة النظائر في معهد وايزمان، حيث اصبحت إسرائيل نتيجة لذلك قادرة على تأمين 95% من متطلبات العالم من هذه المادة، والتي بلغ قيمة الجرام منها حوالى 20000 دولار[6].

ويتضح مما سبق أن بعض الإسرائيليين يعتقدون بأنه يمكن للسلاح النووي الإسرائيلي من أن يردع تهديدات محدودة، مثل هجمات تقليدية محدودة، أو حروب استنزاف، وأكثر من ذلك قد يقلل السلاح النووي الأخطار المترتبة على إقامة دولة فلسطينية مستقلة على مستويات مختلفة، فيستطيع السلاح النووي أن يوفر لإسرائيل ردعا محددا فعالاً.

رابعاً: إنتاج الأسلحة النووية: منذ السبعينيات تتمثل أهداف إسرائيل في توسيع ترسانتها النووية، كما ونوعا أيضاً وفي مجال منظومات الإطلاق، ووفقاً لإحدى التقديرات كانت إسرائيل قد انتجت حوالى 10-20 قنبلة نووية، ولكل واحدة منها قوة تفجيرية ذات 20 كيلو طنا، وهي تساوي واحدة من القنبلتين اللتين ألقيتا على هيروشيما وتازاكي عام 1945م، ويمكن إيصال هذه القنابل إلى أهدافها بالطائرات الإسرائيلية "فانتم "وكفير" المجهزة بأجهزة خاصة لهذا الغرض[7].

وليست ثمة دلائل على أن الإسرائيليين في برنامجهم النووي، يعتمدون على التكنولوجيا الباليه لتصميم القنابل النووية، وفي ضوء ما ورد أعلاه فإن الرقم الذي يذكر غالبا لعدد القنابل النووية الكائنة في ترسانة إسرائيل، أقل كثيراً من الرقم الحقيقي ويتوقف تقدير ما لدى إسرائيل من أسلحة نووية على حجم البلوتنيوم المقدر أن ينتجه مفاعل ديمونا، والمعروف أنه بدأ العمل في ديسمبر 1963م وتعتمد قوة المفاعل النووي في فصل البوتونيوم الخام – الذي يحرق داخل المفاعل – يتم استخراج حوالى 1000 جرام من البلوتونيوم الصالح للاستخدام في الأسلحة النووية، وفي تقدير بعض الخبراء فإن مفاعل ديمومة يمكن أن ينتج 300 جرام من البلوتونيوم من كل طن متري يورانيوم – يتم استهلاكه في المفاعل – وإن رقم الإنتاج الأعلى والذي يصل إلى 1000 جرام، إنما يعني استبقاء البلوتونيوم داخل المفاعل لفترة طويلة جداً والتي يتحول خلالها الكثير من البلوتونيوم 239 إلى بلوتونيوم 240 ويصبح أقل فائدة في بناء القنبلة النووية، وعلى أساس أن المفاعل المستخدم لليورانيوم الطبيعي يمكنه أن ينتج جراما من البلوتونيوم 239 من قوة 1000 كيلو وات في أيام عمله، فإنه يمكننا تقدير حجم البلوتونيوم الذي استخرجه المفاعل خلال الفترة من إنشائه حتى اليوم[8].

ومن خلال ذلك تبنت إسرائيل خيار البلوتونيوم كمادة لصنع سلاحها النووي نظراً لقلة تعقيداته وانخفاض تكاليفه إذا ما قورن بخيار اليورانيوم، وبفضل ذلك أصبحت إسرائيل تمتلك أعداد كبيرة من الرؤوس النووية من صواريخ باليستيه وطائرات وغواصات نووية بحيث أصبح الكثير من الخبراء يصنفونها على أنها سادس قوة نووية في العالم، وإن إسرائيل انتجت ما يزيد عن 160 رأس نووي عياري من طراز ذلك الذي أطلق على مدينة ناجازاكي، وذلك منذ البدء الفعلي بإنتاج القنبلة النووية وحتى عام 2000م، وذلك على مستوى مفاعل ديمومة فقط، بالإضافة للمئات من القنابل التكتيكية من خلال العديد من المفاعلات والمؤسسات النووية التي أدت إلى بناء قدرتها النووية.

المطلب الأول: الاستراتيجية النووية الإسرائيلية

بنيت الاستراتيجية النووية الإسرائيلية بشكل يعبر عن حقيقة الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة العربية، وأخذت في اعتبارها أن جميع البلدان تشكل جبهة واحدة مضادة لإسرائيل، وأن القدرات النووية التي تمتلكها أي من الدول الإسلامية غير العربية يمكن أن تضاف إلى القدرات العسكرية العربية، ومن ثم

فهي تضعها في الحسبان من هذا المنطلق فإنها تعتبر قوتها النووية هي الضامن الرئيسي للحفاظ على أمنها وبقائها إذا تهدد، ولذلك يعتقد أنه من الصعب أن تتخلى عن هذا الخيار في المستقبل القريب.

وتتلخص السياسة النووية الإسرائيلية المعلنة وشبه الرسمية في إن إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي في المنطقة، وفي الوقت ذاته لن تكون الدولة الثانية، وفي هذا السياق فهي تمارس استراتيجية الردع بالشك.

أما الاستخدام الفعلي للقوة النووية الإسرائيلية فعلى رغم أنه يكتنفه العديد من المحاذير إلا أن البقاء والأمن الإسرائيليين يظلان فوق كل اعتبار، ومن ثم فإن الإستراتيجية الإسرائيلية للاستخدام الفعلي لقدرتها النووية يمكن تصورها فيما يلي:

1. استخدام القوة النووية كأداة للتأثير النفسي على الشعوب والقيادات العربية، ودفعها لعدم اتخاذ القرارات المضادة لإسرائيل.
2. استخدام القوة النووية في إدارة علاقاتها كأداة مساومة سياسية يمكنها من خلالها الحصول على احتياجاتها الأمنية وذلك مقابل تحجيم البرنامج النووي الإسرائيلي.
3. استخدام القوة النووية كأداة سياسية في مواجهة البلدان العربية لدفع الشعوب والقيادات العربية لليأس، ومن ثم فرض إرادتها السياسية لقبول الرؤية الإسرائيلية بالنسبة لمستقبل الأمن والسلام في المنطقة.
4. استخدام القوة النووية كأداة ردع نهائي في حالة تعرض بقاء إسرائيل للخطر[9].

ولابد لنا أن نذكر باختصار أهداف الإستراتيجية الإسرائيلية التي يمكن تجسيدها بالمراحل التالية:

1. إسرائيل خلقت لتبقى.
2. إسرائيل وجدت لتضرب وتتوسع.
3. إسرائيل وجدت لتسيطر اقتصادياً.

ومن هنا فإن الاستراتيجية تهدف إلى الإبقاء على الكيان الصهيوني والحفاظ على أمنه ثم توسيع حدوده، والمحافظة عليها عن طريق الهجرة وجذب أموال وإقامة المستعمرات، وتحقيق التقدم الاقتصادي، ثم تحقيق السلام الإسرائيلي، وأخيرا التوسع الاقتصادي.

إن منظور إسرائيل الاستراتيجي هذا يتراوح بين اتجاهين في استراتيجيتها العسكرية، قام بتحديدها العالم الاستراتيجي الفرنسي "جان بول شارتيه" هما "استراتيجية العقرب واستراتيجية" العنقاء"، وهذه التحديات الاصطلاحية تدخل ضمن معتقدات استراتيجية عديدة، من الممكن أن تتعلق بالحرب العربية – الإسرائيلية المحتملة، والتي من المؤكد بأن العنصر النووي سيدخل فيها كعامل أساسي وحتمي، فبعد الحروب العربية – الإسرائيلية 1948م و1956م و1967م و1973م التقليدية أمست الضرورة النووية لنقل الصراع إلى موقع متصاعد آخر من قبل إسرائيل[10].

لقد استندت الاستراتيجية العسكرية في حروبها السابقة على ثلاث قواعد هامة:

1. الحروب الخاطفة.
2. الضربة الاستباقية ونقل الحرب إلى عمق العدو.
3. تحقيق التفوق العسكري على جميع البلدان العربية واستمرارية هذا التفوق عن طريق تنظيم الجيش، ومواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال العلوم العسكرية في العالم.

وترتكز الاستراتيجية الإسرائيلية على ما يسميه الإسرائيليون بمبدأ الأمن والحدود الآمنة، وطبعا فإن هذا المفهوم يخدم بالدرجة الأولى الأهداف السياسية والاقتصادية الصهيونية فهو مفهوم مرن، ومن هنا فقد رفض الإسرائيليون تعين حدود ثابتة لإسرائيل، وإن استراتيجية إسرائيل تعين حدود جديدة غير حدود 1948م مما جعلهم يرفضون تعيين حدود ثابتة، وجعلهم يحتلون أراضي عربية جديدة باستمرار وهدف هذا الاحتلال، هو تعزيز وتقوية مركز إسرائيل السياسي عن طريق سيطرتها على الطرق ذات الأهمية الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وعن طريق شق الممرات عبر الأقطار العربية ومنع قيام الوحدة العربية.

إن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية اقتنعت في وقت مبكرا بأن الأسلحة النووية وحدها هي التي توفر عامل ردع نهائي وكامل للتهديد العربي، والأسلحة النووية وحدها إقناع العرب بعدم جدية الوسائل العسكرية مع إسرائيل بل والإقلاع عنها كما حدث على الجبهة المصرية، والموافقة على تسوية سلمية تسلم بوجود إسرائيل كأمر واقع وكدولة من دول المنطقة[11].

أن المتتبع لهذه المواقف يدرك أن إسرائيل تعتبر توفير العمق الاستراتيجي لأمنها يشكل نظرية ثابتة والمتحرك فيها، هو فقط التطبيق العملي لهذه الاستراتيجية، كما يدرك أن أمنها القومي يعتبر هو المحرك لكل استراتيجيتها وتكتيكاتها على حد سواء، ويشكل لديها الهاجس الأكبر في جميع مجالات الحياة الذي السياسية ولا يستطيع أن يتحرر من هذا الهاجس أي من زعماء إسرائيل.

المبحث الثاني: التوازن النووي العربي – الإسرائيلي

لاشك أن معالجة مسائل تشكيلات القوى العسكرية وحجمها، وبعض منظومات الأسلحة والعقائد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، قد عرفت أكبر سباق للتسلح في العالم خارج القارة الأوروبية حتى بين مصر وإسرائيل، طرفي معاهدة السلام الوحيدة في المنطقة وشمل السباق ليس فقط حجم القوات المسلحة لدى إسرائيل من جانب والدول العربية من جانب آخر، وإنما أيضاً نوعية الأسلحة لدى الطرفين، وشملت مجالات الأسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل، وأسلحة الفضاء، هذا السباق خلق توازنا قلقا بين الطرفين، وجعل احتمالات حرب عربية- إسرائيلية أخرى شاملة وباهظة التكاليف بالنسبة للطرفين أمرا صعباً، وهناك عدد من الملاحظات الأساسية على التوازن الحالي بين طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي:

الملاحظة الأولى: ذات طبيعة كمية فالأرقام المتاحة، الحقائق المعروفة، تؤكد – خلافا لوجهة النظر الشائعة – أنه لا يوجد اختلال توازن استراتيجي بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة بالنسبة للأسلحة التقليدية، وعلى العكس فإن المعلومات تشير إلى الاتجاه المضاد، وهو أن هناك تفوقاً عربيا على إسرائيل، سواء في حجم القوة العسكرية أو في كافة عناصر القوة الشاملة التي يتخذها الخبراء كمؤشرات لقياس القوة، سواء إذا تم القياس للتوازن بين جميع العرب وإسرائيل أو دول المواجهة الغربية وإسرائيل، وحتى إذا أخذنا دولا عربية – سوريا ومصر – منفردتين فاتها تكاد تكون في حالة تكفاؤ تام مع إسرائيل وحدها إذا مأخذ في الاعتبار اعتبارات الدفاع والهجوم.

الملاحظة الثانية: أنه رغم هذا التفوق العربي الكمي فإن إسرائيل المهاجمة كانت دائما الأكثر قدرة على تحقيق أهدافها بسبب تفوقها النوعي الذي ليعود إلى نوعية الأسلحة المتوفرة لدى إسرائيل فلدى مصر وسوريا والسعودية والعراق قبل حرب الخليج أسلحة متقدمة هي الأخرى وإنما إلى عدد من العناصر الجوهرية:

أ- وحدة وكفاءة وفعالية القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية.

ب- التقدم العام للمجتمع الإسرائيلي خاصة في مجالات العلم والتكنولوجيا مقارنة بالمجتمعات العربية.

ج- العلاقة الاستراتيجية الوثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

د- مشاركة إسرائيل في صنع التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، مقابل قيام الدول العربية باستيرادها.

الملاحظة الثالثة: إذا كان هناك تفوق كمي وتفوق نوعي إسرائيلي في الأسلحة التقليدية فإن إسرائيل لديها تفوق ساحق في الأسلحة النووية، كما أنها بدأت سباقاً جديداً في الفضاء وفي مواجهة هذا التفوق، قامت الدول العربية بعدد من الإجراءات لمواجهة التهديد الإسرائيلي، بالإضافة لتهديدات أخرى في المنطقة أهمها الإيراني لتحقيق ردع جزئي:

أ- الحصول على نوعيات متقدمة من الأسلحة التقليدية وبكميات كبيرة.

ب- تطوير الأسلحة الكيماوية.

ج- شن حملة دولية على إسرائيل من أجل مطالبتها بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط[12].

المطلب الأول: القدرة النووية العربية

لا تمتلك أي من البلدان العربية أي مستوي من نظم التسلح النووي، وإن كانت بعض منها تملك القدرة البشرية "علماء – فنيون" والقدرة التكنولوجية على تصنيعها، غير أن الدول النووية الخمسة الأساسية تقوم بشكل مباشر من خلال الاتفاقيات الدولية، وكذلك من خلال العمل غير المباشر "حظر مساومة – تهديد" على حظر تصنيع أو امتلاك الأسلحة النووية ومنع انتشارها، بالإضافة لمنع نقل تقنية تصنيعها، وكذلك منع بيع أجهزة ومعدات تصنيعها، ناهيك عن الحظر والمراقبة والمتابعة الدقيقة لدورات الوقود النووي حول العالم.

وتتعرض الدول المتقدمة نوويا لقلق كبير نتيجة العلاقة الوثيقة بين الطاقة النووية والتسليح النووي، ولهذا فإن سعى الدول العربية لتحقيق اكتفاء ذاتي نووي يشكل عندها تهديدا للأمن الدولي، وينعكس هذا القلق قيودا ومحددا لعملية تطويع التقنية النووية كانت ولم تزل الإحساس لخيبة أمل العالم الثالث، ومثار حفيظة الأقطار النووية الأقل تقدما، وتعتبر الطاقة النووية في العصر الراهن وعلى المدى القريب، البديل المتاح لمواجهة متطلبات الطاقة التي ترافق التنمية الاقتصادية، ومن هنا لابد لنا من استعراض آفاق الطاقة النووية في الوطن العربي، بعد أن كنا قد تناولنا سابقا القدرة النووية الإسرائيلية:

المطلب الثاني: الطاقة النووية في الوطن العربي[13]:

الأقطار العربية باعتبارها من الدول النامية واجه تطلعها لحيازة التقنية النووية عقبات عديدة، فمعظم الأقطار العربية الأكثر تطوراً، بالإضافة إلى اعتمادها على التقنية المستوردة، تعاين من:

1. غياب التخطيط والتنمية عن صناعة الطاقة الوطنية.
2. عدم الاهتمام بالطاقة النووية.
3. سوء تنهيج فعاليات البحث والتطوير النوويين.

وفي أوائل السبعينات شهد الوطن العربي قيام أساليب جديدة لحيازة التقنية النووية، فالجزائر ومصر والمغرب وتونس قامت جميعا بتحديد برامج الطاقة البعيدة المدى لديها، وتمكنت اليوم من تحديد المسائل الرئيسة التي يمكن أن تنشأ خلال مرحلة التطويع التقني، وفكرت ببعض الإجراءات الوطنية لحل تلك المسائل.

أما الإمكانية النووية العربية: في محاولة للتعرف على الإمكانية النووية العربية وتقويم تقديمها، يمكن القول بأن تطوير هذه الإمكانية قد اتسم في مرحلة ما قبل السبعينات بتقدم بطئ في التخطيط العربي للطاقة، واهتمام هامشي بتطورات الطاقة النووية.

ومنذ عام 1970م وحتى اليوم عبرت بعض الأقطار العربية عن اهتمامها بالدور الذي تلعبه الطاقة النووية في مرحلة ما بعد النفط، وذلك عن طريق النظر في إمكانياتها الذاتية لتطوير الطاقة النووية لديها وحيازة التقنية النووية، وفي منتصف السبعينات بدأت بعض الأقطار العربية بالتبني الجاد لبعض جوانب

خاصة من التقنية النووية، فقد عنى بمشاريع نووية عديدة في إطار خطط التنمية العربية المستقبلية، إن امتلاك قدرة نووية متبادلة بين العرب وإسرائيل سيمنع تحويل الردع الشامل إلى ردع محدد، إن امتلاك العرب للأسلحة النووية سيكبح التأثير الرادع للسلام النووي الإسرائيلي وسيخلق جمودا في المجال النووي الاستراتيجي، ويمكن الطرفين العربي والإسرائيلي من مواصلة القتال بالأسلحة التقليدية ويعتبر امتلاك العرب للقدرة النووية أمرا ضروريا من أجل تحقيق التوازن النووي مع إسرائيل بالمنطقة العربية التي تعيش حاليا تحت مظلة التهديد النووي الإسرائيلي، ولتحديد هذا الخطر النووي ولمواجهة هذا التهديد، ولحماية الوجود العربي من خطر الفناء، فإنه لا سبيل إلا في توفر قدرة نووية عربية، فحيازة العرب للسلاح النووي أمر ضروري لبلورة وضع استراتيجي جديد بسلب إسرائيل أهم العوامل التي اعتمدت عليها في وجودها وهو عامل التفوق المستند في أساسه على عنصر الردع، إن تطوير الجهود الذاتية النووية لمواجهة التحدي النووي الإسرائيلي هو خيار لا تملك أي من الدول العربية قرار التخلي عنه، حتى لو كانت تحيط به الكثير من المصاعب والتكاليف الاقتصادية الكبيرة ومصاعب نقل التكنولوجيا من دولة نووية أخرى، وعلى هذا فإن تنفيذ هذا البرنامج يتطلب قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية عربية لحمايته من التهديدات الإسرائيلية، تقوم بها بعض الدول العربية بتقديم كافة خبراتها وإمكانياتها في هذا المجال كالآتي[14]:

أولاً: مصر: توفر القاعدة العلمية والبحثية في شتى المجالات سواء منهم من هو متواجد بالفعل داخل مصر أو خارجها، كذلك تقديم المقترحات اللازمة للعملية البحثية في هذا المجال.

ثانياً: الجزائر: توفير المفاعل النووي المتطور الذي تم الحصول عليه من الصين، يمكن أن يكون أساسا لعملية البحث العلمي، كما توفر الإمكانيات المحلية لخام اليورانيوم، وتوفر القاعدة العلمية يساهمان في إنجاح المشروع.

ثالثاً: العراق: يتوفر لدى العراق قاعدة علمية كبيرة من العلماء والفنيين في المجال النووي، وقد وصلت العراق إلى مراحل متقدمة في هذا المجال يمكن الاستفادة منها للوصول إلى درجة متقدمة في الحقل البحثي، زد على ذلك يتواجد لدى العراق الرسومات الخاصة بتطوير أجهزة الإطلاق النووية، تعتبر بمثابة الأساس في توفير القدرة العربية في الحصول على وسائل الإطلاق الخاصة بها.

رابعاً: المغرب: يتوفر لدى المغرب الإمكانيات المحلية لخام اليورانيوم والتي يمكن أن تساهم بها مساهمة فعالة.

خامساً: دول مجلس التعاون الخليجي: تتوفر لدى هذه الدول الإمكانيات المادية الكبيرة علاوة على القاعدة العلمية.

سادسا: ليبيا: توفر الإمكانيات المادية اللازمة للتمويل.

سابعاً: سوريا: توفر الكوادر العلمية خاصة ما هو موجود منها في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا وكذلك مراكز البحوث النووية، كذلك وجود برامج لتطوير الصواريخ أرض / أرض.

وعلى رغم توفر المقومات العلمية والاقتصادية للمقدرة النووية للعرب إلا أنها بحاجة إلى مؤسسة عربية لصناعة قرار استراتيجي يعطى صفة الإلزام، وإن القرار العربي يعاني التشتت والتعدد في مراكز صنعه لاعتبارات وطنية متباينة ليست على المستوى القومي، كما أن امتلاك العرب لهذه المقدرة تحده القيود القانونية والجيوبوليتيكية والمعارضة الأمريكية.

ولا يعني بناء قدرة نووية عربية أو استخدام إجراءات الوقاية اللازمة تصعيدا للتوتر والصراع في المنطقة بل هو خيار سيؤدي في الغالب إلى سلام، قد لا تستطيع المفاوضات تحقيقه، وقد يكون هو الحافز الوحيد الذي يجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية.

المطلب الثالث: الأمن القومي العربي

يعتبر الأمن القومي بأنه محصلة الاتصالات المتبادلة لدولة مع بيئتها القريبة والبعيدة، والتي تعكس قوتها واستعدادها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية في الدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها القومية، وعرفة أوغسطين نورتون بأنه "قدرة الدولة على صد ومواجهة التهديدات التي تواجه أجزاءها الرئيسية الثلاث المتداخلة: نظام الدولة ومجتمعها وأراضيها"[(15)].

يرتبط الأمن القومي National Security بالتهديدات التي قد تواجه الجماعة السياسية في لحظة معينة، فالتهديدات لا تقتصر على الأعمال العدوانية التي تتم داخل الجماعة الواحدة، إذ كثيراً ما تعرضت لاعتداءات خارجية من جانب جماعات أخرى، ولهذا يمكن القول بأن التهديدات تمس أمن الجماعة ككل وليس أمن المواطن كفرد، ولذا تأخذ الجماعة على عاتقها مسئولية حماية أمنها، فالأمن القومي يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية، ويشعر فيها أبناؤها بالثقة والطمأنينة، ويؤكد البروفيسور منج هذا المعنى حيث يرى أن الأمن القومي يعني التحرر من الشعور بالخطر الناجم عن الإحساس بأن ترتيب الأشياء التي نعيش فيها غير مستقر، فالأمن طبقاً لذلك يشمل حالة من الهدوء وغياب عوامل الخوف والقلق عند قيام الدولة بتحقيق أهدافها القومية، فالأمن إذن شعور بالثقة بأن ويلات الحرب والتعقيدات الناجمة عن تفاعلات الحياة السياسية الدولية يمكن تجنبها أو استيعابها بالإدارة الجيدة للسياسة الخارجية للدولة بشكل يضمن لها البقاء وتحقيق الأهداف بشكل مستقر[(16)]، ومع ذلك يمكن أن يفهم مصطلح الأمن القومي بأكثر من معنى فهو يمكن أن يستخدم بمعنى الهدف الذي تسعى إليه السياسة الخارجية، وبمعنى القدرة أو القوة وكإطار للحركة السياسية، كما ينسحب مدلول هذا المصطلح على أجهزة معينة في الدولة.

فالأمن القومي تسعى إليه الحكومات يعنى المحافظة على كيان الأمة وحمايتها من تسلط أي قوة خارجية بدفع العدوان عن الدولة وضمان استقلالها.

أما مفهوم الأمن القومي العربي: على أنه "حماية الأمة وحرمة أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي واستقرارها ويشمل عنصرين":

الأول: عسكري أي الوسائل الكفيلة لحماية الدولة ضد أعمال العدوان وسياسات التوسع.

الثاني: غير عسكري أي عدم التدخل في الشئون الداخلية للدولة، أو تعريضها لحرب دعائية، أو ضغوط اقتصادية.

كذلك فإن مفهوم الأمن القومي: هو دفاع عن شعب ضد جميع أنواع الأعمال العدوانية من الخارج، ويعرف الأمن القومي بأنه الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لتنمية دعم أنشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويق أو أضرار بتلك الأنشطة أصبح الأمن القومي تعبيرا عن ثلاثة مطالب لابد للأمة العربية من تحقيقها: **الأول** فكرة الضرورة التي تعني حق الدفاع عن النفس وما يرتبط به من قدرة عسكرية عالية، **والثاني** وحدة الإرادة في مواجهة وحدة الخطر التي تعنى الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي **والثالث** حق التنمية وبناء الذات انطلاقاً من حقيقة التكامل بين مختلف أجزاء الوطن العربي وبتفاعل هذه المطالب وإحالتها إلى متغيرات إجرائية تكون أمام أوجه القوة والضعف في الجسد العربي.

وفي هذا الإطار يشير أكثر من باحث إلى الأمن القومي المفقود حيث أن المنطلق هو الوجود القومي رغم انقسام الأمة بين أكثر من عشرين دولة، كما أن المخاطر سواء أكانت داخلية أم خارجية تهدد هذا الوجود برمته، وهذا يعني أن قضية الأمن القومي وهي تتعلق بالجماهير العربية تتطلب وضع برنامج تكون غايته ضمان الأمن القومي من خلال[17]:

1. الدفاع عن حدود الوطن ومنع احتلال أراضيه وحدود الوطن العربي هي حدود الأقطار العربية المعروفة بما في ذلك الأراضي المحتلة فلسطين، اسكندرون، وجزيرة بن عمر ومرعش، وديار بكر، والأحواز، وسبته ومليلة.
2. الدفاع عن وجود الأمة ومنع استمرار احتلال أراضيها وإذلال جماهيرها، والحيلولة دون تقسيمها إلى دول طوائف، وتخليد الحدود المصطنعة.
3. العمل لتحرير الجماهير العربية من كل أشكال الظلم والعسف والعبودية.
4. بناء اقتصاد قوي، يحمي وجود الأمة ويؤمن حاجات أبنائها ويؤهلها للحياة الكريمة في

القرن الحادي والعشرين أن مفهوم الأمن القومي العربي يدور في المرحلة الراهنة حول مجموعة من المبادئ التي تتضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمة العربية من أي أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية ولما كان هذا المفهوم يتضمن تخطى الأوضاع الراهنة، حيث التجزئة والضعف، إلى وضع أفضل يلبي احتياجات الطموح القومي، فإن الأمن القومي العربي يدخل في إطار ما ينبغي أن يكون، وهذا يعني أن ننظر إليه ضمن نطاق المصالح القومية الشاملة

تحديات الأمن القومي العربي، يواجه الأمن القومي العربي تحديات داخلية وخارجية، إلا أن التحدي الأكبر له يأتي من جانب إسرائيل وترسانتها النووية، ولا يقتصر ذلك التهديد على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، بل يتمثل أيضاً في منع العرب من امتلاك ذلك السلاح – الذي يمكن أن يشكل أداة ردع في مواجهة السلاح النووي الإسرائيلي، وبالتالي يصبح العرب طابعين تحت ضغط إسرائيلي يحول دون تنمية قدراتهم الذاتية، سواء على صعيد التنمية في الداخل أو على صعيد مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية التي تمس الأمن القومي العربي، وبالتالي لا سبيل أمام العرب سوى إنتاج سلاح نووي يعمل على تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، وبالتالي يشكل ضغط عليها ويدفعها للموافقة على نزع سلاحها النووي مقابل نزع السلاح النووي العربي وفي هذا الموضوع سوف أتطرق إلى أهم التحديات التي يواجهها الأمن القومي:

أولاً: الجانب السياسي:

تعتبر ظاهرة التجزئة السياسية للوطن العربي طيلة عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية أكبر تحدي جابه نهوض القومية العربية، فالاستقلال السياسي للبلدان العربية لم يدعم فكرة القومية العربية بل أدى إلى تعميق النزوع القطري، وبالتالي فهم الأمن القومي على أنه أمن قطري أو أمن إقليمي، فالاختلافات العربية قد أدت إلى زيادة تفاقم الاختلافات في التوجهات السياسية للأقطار العربية وتحالفاتها الدولية فقط وهذا راجع إلى اعتبارات جغرافية وتاريخية لكل منهما من خلال أنظمة الحكم المتعددة والمتنوعة فمن حيث الشكل هناك أنظمة ملكية وجمهورية تختلف أشكال أنظمتها عن بعضها عن بعض وهذا ناتج تبنى كل نظام ايدلوجية مختلفة عن الآخر، مما أدى إلى بروز مشكلة الشرعية للأنظمة الحاكمة ونمو مظاهر التطرف السياسي والديني، وظهور أنظمة سلطوية في ظل غياب التحول الديمقراطي في العديد من البلدان العربية، وظهور العديد من الخلافات العربية – العربية في العديد من المواقف الدولية، وهي تمثل المصدر الرئيسي والجوهري الذي يهدد الأمن القومي العربي، إضافة إلى التحولات البنيوية والمتغيرات العالمية التي تحدث بين الحين والآخر.

ثانياً: الجانب الاقتصادي:

يعتبر الجانب الاقتصادي في الوطن العربي بوصفه منطقة تحظى بأهمية خاصة سواء من حيث مواردها الأولية وعلى رأسها النفط والغاز، أو الأسواق العربية وقيمتها الاستهلاكية وهذا يفرض مزيدا من القيود ويقيد الكثير من الفرص بالنسبة للنظام العربي وإمكانية النجاح في استخدام ثرواته وصيانة وحماية أمنه القومي، ورغم الآثار الإيجابية للنفط باعتباره سلعة استراتيجية بيد العرب إلا أنه تحول من نعمة إلى نقمة نتيجة لما سببه من كوارث للأمة تمثلت في هيمنة الدول الكبرى على المنطقة اقتصاديا مدعومة بالتواجد العسكري لضمان السيطرة على منابع النفط العربي وربط المنطقة بالمصالح الاقتصادية الغربية عموما والأمريكية خصوصاً[18].

كما تعتبر المياه مصدرا رئيسياً للتهديد للأمن القومي العربي، بسبب أهميتها المتزايدة وثقلها الاقتصادي ومعناها السياسي في ظل وجود ثماني دول مجاورة للدول العربية تتحكم في المياه، رغم العديد من البلدان تعاني من نقص المياه ومهددة بالجفاف نتيجة لقلة الأمطار وعدم سقوطها بصورة دورية، إضافة إلى الزيادة الملحوظة في عدد السكان مقابل النقص في كميات المياه، وهذه الندرة تترتب عنها أزمة في عملية الغذاء.

ثالثاً: الجانب العسكري[19]:

يواجه الأمن القومي العربي تحديات عسكرية جمة نتيجة غياب حلف عسكري عربي يترجم مفهوم الأمن القومي العربي، لذلك يجب السعي لإنشاء حلف دفاعي عربي يضع السياسات الخاصة بالأمن القومي العربي في شتى المجالات العسكرية، كالتدريب والتجنيد والتسليح والقيادة والسيطرة والاتصالات فيما بين القوات المشتركة، التي يجب أن تتمتع بكينونة خاصة مستقلة عن القوات المسلحة لكل دولة من الدول العربية، وذلك على غرار حلف الناتو على سبيل المثال وبسبب غياب القيادة العسكرية المشتركة تفوقت إسرائيل في جميع حروبها السابقة مع العرب برغم الفارق الكبير لصالح العربيين حجم قواتها المسلحة وحجم القوات العربية.

المبحث الثالث: التهديد النووي الصهيوني وأثره على الأمن القومي العربي

لقد أثار امتلاك إسرائيل للقدرة النووية جدلاً حاداً في المدركات الاستراتيجية الجماعية والفردية، على حد سواء، في منطقة الشرق الأوسط التي تميزت بتخمتها بأزمات عصية على الحل زادت من تعقيد مظاهر الأمن الإقليمي، ومن عناصر الشك حتى باتت عصية على التطويق أو حتى التوقع بخواتمها ومع ابتعاد العرب عن تلقف هذه الظاهرة بعناصرها المختلفة، وربما لثقتهم بقدراتهم دون أدنى اعتبار لتعطلها جهد الإسرائيليون إلى تطويع هذه الظاهرة لصالحهم، لا بل أرسوا استراتيجية تملكهم للأسلحة النووية على تدافع تلك العناصر ونتائجها حيث الشك والغموض، مما سبب تأججا كبيرا للجدل الحاصل حول ضمان حالة الاستقرار من عدمه للأمن الإقليمي[20]، وفق رأي البعض أن الانتشار النووي بكل دوافعه وأهدافه سترتب نوعاً من الاستقرار المتولد أساساً عن توازن قوي نسبي، فالتملك الإسرائيلي للقدرات النووية سيجعل العرب مضطرين، ونايا عما يرتبه اختلال ميزان القوى والاتهام بالتقصير وعدم المسؤولية إلى مسايرة ذلك التملك مماثل يأخذ على عاتقه:

1. خلق نوع من الردع للمطامع الإسرائيلية رغم ما يراه البعض بأن التملك العربي للقدرات النووية، وبكل ما يعنيه من كسر لسياسة الاحتكار النووي الإسرائيلية، سيعرقل أية جهود إقليمية أو دولية لمنع انتشار الأسلحة النووية وإعلان المنطقة خالية من السلاح النووي، وكذلك سيؤدي إلى تصاعد حدة سباق التسلح التقليدي وغير التقليدي في المنطقة.

2. بناء بديل منطقي للاتجاه الراديكالي للإدراك الدولي يقوم على أساس تخفيف حجم الوجود الأجنبي في المنطقة فضلاً عن تدعيم سياسة الدفاع والردع باعتبارها نتيجة منطقية لمدركات أمن واثقة تخرج من المنطقة لا تفرض عليها.

3. كسر طوق المنع الدولي لامتلاك القدرة على الأبحاث واستيعاب التكنولوجيا النووية في المجالات السلمية التي اصبح لا غني عنها لتطور الشعوب وتقدمها وبخاصة في مجالات الطب وتوليد الطاقة الكهربائية.

4. بناء حالة من التفوق الإقليمي في منطقة الخليج العربي وحالة من التوازن في جنوب آسيا، ولاسيما بعد إعلان الهند وباكستان عن تملكهما النووي.

ولهذه السياسة كما هو معروف مخاطر جمة على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط بشكل عام وعلى الأمن القومي العربي بشكل خاص، فهذه السياسة لا تعنى مجرد منع الأقطار العربية من حيازة الأسلحة النووية، وإنما منعها من امتلاك القدرة على تطوير الأبحاث واستيعاب التكنولوجيا في المجالات السلمية، ولكن أهم ما في هذه المخاطر أن سياسة الاحتكار النووي قد فرضت نوعا من التفوق الحاسم مقابل انعدام القدرة لدى العرب.

المطلب الأول: أثره على الواقع العربي والمستقبل العربي

إن إسرائيل تمالك ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية نتيجة احتكارها ومنع المحاولات العربية من الوصول إليه يشكل تهديداً كبير للأمن القومي العربي، ليس على الصعيد العسكري فحسب، وغنما يشتمل التهديد البعاد السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فعلى الصعيد العسكري فإن إمكانية استخدام هذا السلاح ضد العرب له تأثير مدمر على مستقبل الأمة العربية وحاضرها، وعلى الصعيد السياسي فقد لعب الردع النووي الإسرائيلي دوراً كبيراً في توجه العرب نحو التفاوض مع إسرائيل في ظل الخلل في توازن القوى بينهما، وعلى صعيد الأمن البيئي يشكل مفاعل ديمومة تهديداً كبيراً على مستقبل الوطن العربي وحاضره، سواء بسبب انتهاء عمره الافتراضي أو بسبب النفايات الناتجة عنه والتي يتم دفنها في أراضي عربية، وما ينتج عنها من إشعاعات تفتك بجميع الكائنات الحية.

إن إسرائيل لن تتخلى عن سلاحها النووي، أو من خلال إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، حيث إن السلاح النووي يلعب دوراً مهما في استراتيجيتها الأمنية والعسكرية حيث حرصت إسرائيل على الربط بين مفهوم الأمن، وامتلاك عناصر القوة بحيث أصبح الفصل بينهما غير ممكن، وأن القوة النووية الإسرائيلية هي أعظم أنواع القوة بالنسبة لها، وبالتالي فإن التخلي عنها بسهولة يصبح من الأوهام.

فقد سعى العرب وبخطوات ثابتة ووفق تخطيط دقيق لتطوير قدراتهم النووية وصولا لإنتاج السلاح النووي وذلك على الرغم من الضغوط والعقبات التي قد تواجههم، فدخول العرب تحت مظلة حماية نووية أجنبية ليس مقبولاً، كما أن خيار امتلاك العرب للسلاح فوق التقليدي يعتبر خياراً مؤقتاً ومرحلياً لأنه ليعادل استراتيجيا قوة الردع النووي وقد يكون السلاح النووي العربي هو الحافز الوحيد الذي يدفع باتجاه إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لأنه قد يؤدي إلى تحجيم السلاح النووي الإسرائيلي[21]، كل هذه الظروف أدت إلى انكشاف الأمن القومي العربي وتفككه في الجوانب السياسية والعسكرية مع إعطاء أولوية متقدمة للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية على حساب الأمور السياسية في التفاعلات الإقليمية والدولية، وبتفكك الأمن القومي العربي أصبحت خلافات الدول العربية فيما بينها تتنامي وتصل إلى الاشتباكات المسلحة ودخلت بعض الدول العربية في صراعات أخرى مع دول الجوار وانقسمت بذلك السياسات والمواقف العربية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وظهرت مبادرات انفرادية في ذلك، وللتوفيق بين معطيات الواقع ومتطلبات المستقبل رأينا أن يكون مفهوم الأمن الإقليمي تطبيقا مرحليا لمفهوم الأمن القومي العربي لننظر إلى وجود الدول العربية كتعبير عن المرحلة الراهنة من التطور السياسي العربي تعقبه مرحلة أخرى تعبر فيها الأمة العربية عن ذاتها في صورة سياسية مختلفة، والأمن القومي العربي يواجه في هذه المرحلة تحديات خطيرة أبرزها الوجود الصهيوني على الأرض العربية، وصراع القوتين العظميين على النفوذ في المنطقة العربية، والخلافات العربية ولمواجهة هذه التحديات وغيرها فإن مفهوم الأمن القومي العربي لابد أن يدور حول مجموعة المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمة العربية من الاخطار القائمة والمحتملة وقدرتها على تجسيد الفكرة القومية، وهي أربعة بصفة رئيسية: التماسك القومي، والقوة، والسلام، والتوازن، فنحن في هذه المرحلة أحوج ما نكون إلى التماسك القومي بعد أن بات واضحاً أن الدولة الوطنية مهما كانت إمكانياتها لأتملك القدرة على مواجهات تحديات الأمن القومي ولا حتى القدرة على حل مشكلاتها، وبالنظرة القومية والعمل الجماعي يتحقق الأمن الوطني والقومي معا، وعلى صعيد الشعوب العربية تعرض مفهوم الأمن القومي العربي إلى اهتزاز قيمي كبير في أذهان الشعوب العربية، بحيث أصبح متغيرا عاجزا عن تأليف حالة إجماع لمدركاته ومقوماته نتيجة غياب حركة تفاعلية بين الشعوب العربية يمكن أن تخلق علاقات قوى مجتمعية، وافعالا ينتج عنها توظيف قدرات الأمن العربي في استيعاب وتحقيق بعض المصالح الجوهرية أو يفعل الإمكانات العربية وتزعزت ثوابت الهوية، ووحدة المصير، وحدث انقسام شديد في صفوفها نتيجة التأثر بإدراكات النخب الحاكمة وسياستها.

المطلب الثاني: الأمن القومي الإسرائيلي

يستند مفهوم الأمن القومي على قاعدة تقول "إن إسرائيل تعيش في حالة من التهديد المستمر لوجودها ذاته"، ومن هذا المنطلق ظل موضوع "الأمن القومي" منذ عام 1948م يشغل اهتمامات الحكومات المتعاقبة ويشكل مصدر إلهاماً لها.

فأهمية مفهوم الأمن القومي لإسرائيل يمثل أحد أهم الموضوعات في دول العالم جميعاً، لكن أهمية بالنسبة لإسرائيل تفوق أهميته في أي دولة أخرى، لذا يتوقع أن تتبنى إسرائيل سياقا لصناعة القرارات وأن تبنية على أكثر الوسائل والأجهزة المتقدمة الموجودة لصناعة القرارات في العالم، لأن الوضع الدفاعي لدولة إسرائيل يختلف عن وضع معظم أمم العالم، فالتهديد العسكري المستمر منذ إقامة إسرائيل من جانب الدول العربية يضع أمامها مشكلة وجود أساسية ويلزمها بإقامة قوة عسكرية تكون قوية بما فيه الكفاية لمواجهة هذا التهديد والتصدي له، أما الوجه الآخر لمشكلة الأمن الإسرائيلي فهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة الاستقطاب والدوران في فلك الدولة الكبرى الولايات المتحدة إبقاء على قناة الدعم، بشتى أنواعه، فإسرائيل معنية بمواصلة دورها حارسا أمنيا في المنطقة، ولذا فإن عناصر الأمن القومي الإسرائيلي تتمثل في:

أولاً: على المستوى المحلي: تعتمد استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي المحلي على مستوى العلاقة الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث يكاد يكون هناك إجماع على مستوى المخططين الأمنيين الاستراتيجيين في إسرائيل على عدم السماح بوجود قوات غير إسرائيلية – عربية أو فلسطينية داخل الضفة الغربية.

ثانياً: على المستوى الإقليمي[22]: إن التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي الإسرائيلي على المستوى الإقليمي يعتمد على أن إسرائيل تعيش في حالة حرب رافدة أي أنها في حالة استنفار دائم لحرب محتملة، ولهذا فهي تعمل على مواجهة هذا الوضع مع جيرانها عبر الوسائل العسكرية، حتى لو لم تكن هناك حروب عبر قوة أمنية قومية تستطيع إبعاد أي خطر قد تتعرض له على كافة المستويات وينطلق الأمن القومي الإسرائيلي من مقولة في غاية البساطة والسذاجة وهي أن فلسطين أو إرتس يسرائيل هي أرض بلا شعب، ومن ثم إن وجد مثل هذا الشعب فلابد أن يغيب، أي أن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ينطلق من إنكار الزمان العربي والوجود العربي والفلسطيني على وجه التحديد، ومع هذا طرأ على مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بعض التعديلات نتيجة الحروب العربية – الإسرائيلية، والمتغيرات والمعطيات الجغرافية والسياسية الناجمة عنها، وما تغير عبر هذه السنوات فقط أدوات تحقيق هذا الأمن ولكن ليس بمعنى التغير الكامل أو الإحلال، وقد تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي عبر عدة مراحل.

فمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في مرحلته الأولى قام على مفهوم "الضربة المضادة الاستباقية" الذي كان يرتبط بانعدام العمق الاستراتيجي لإسرائيل، وينطلق هذا المفهوم من مقولة مفادها أن من الحيوي

عدم السماح مطلقا بأن تدور الحرب في أرض إسرائيل، بل يجب نقلها وبسرعة إلى أراضي العدو، وطورت مفهوما للردع ثم استبداله بمفهوم لذرائع الحرب الاستباقية يقوم على شن حرب استباقية إذا حاول العدو "العرب" التصرف في أرضه على نحو يقلق إسرائيل مثل المساس بحرية العبور أو حشد قوات على الحدود الإسرائيلية أو حرمانها من مصادر المياه، ويستحوذ الأمن القومي على الذهنية الإسرائيلية ويحتل فيها المكانة الأكثر أهمية من أي قضية أخرى، ويحتل الجانب العسكري في الأمن القومي وخاصة الصراع العربي – إسرائيلي المكانة المهيمنة في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي وتنفرد إسرائيل بمجموعة من السمات التي ميزتها عن سياسة بقية الدول وسلوكها تجاه أمنها القومي، وقد عاصرت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تناقضات عديدة وثيقة الصلة بطبيعة نشأتها وخصائصها الجيواستراتيجية والديمغرافية، والصراع التاريخي الممتد مع جميع الدول المحيطة بها الأمر الذي جعل المعضلة الأمنية متطابقة مع مواجهة التحديات التي تعترض بناء الدولة، ومع ذلك فإن السياسة التوسعية الاستيطانية التي هي عماد وأساس الدولة الإسرائيلية لم تخضع للإرادة الدولية أو القانون الدولي، بل هي لا تزال في حراك مستمر وفق هاجس التوسع التدريجي تحت شعار مضلل الحدود الأمنة، وهو شعار مطاط يمكن شحنه بأي مساحة من الأحلام والمغامرات التي تتلاءم مع تطلعات المشروع الإسرائيلي، فلقد ثبت لإسرائيل بأن انتصاراتها خلال حروبها مع العرب واستثمار نفوذها في الغرب من خلال ولبياتها المعروفة وترسانتها العسكرية المتنوعة والمتطورة وكذلك المقدرة على الردع النووي بالإضافة إلى منظومة استخبارية دقيقة جداً وبنية علمية متطورة ومدعومة بكل الإمكانيات موجهة لصالح أمنها القومي، وهذا نتيجة استراتيجيتها المرسومة والتي تؤكد على بذل كافة الجهود بشأن نقل معركتها لأرض العدو "العرب" وبسرعة، وتمارس إسرائيل من خلال أجهزة استخباراتها وعملائها في المنطقة أو بواسطة التأثير على أجهزة الدولة، مستغلة متانة العلاقة الاستراتيجية معها ولقد حدث ذلك عندما حولت إسرائيل صراعها مع الفلسطينيين ذلك الذي كان يعتمد بالدرجة الأولى على البعد القومي للفلسطينيين فبدلا من أن يكون صراع فلسطيني مدعوم عربيا ضد إسرائيل أصبح صراع فلسطيني عربي على الأرض العربية وعناصرها وتقتيل الفلسطينيون في مخيمات تل الزعتر وصبرا وشاتيلا وأخيرا احتلال جنوب لبنان وإقامة سلطة موالية لإسرائيل فيه، ويرتكز الأمن القومي الإسرائيلي على جعل دوائر الجوار الجغرافي للدول المستهدفة في حالة دائمة من التوتر والصدامية مع دعم الاتجاهات العدائية لدول الجوار ضد الدولة المستهدفة، ويندرج في هذا الإطار التحالف مع الدول المحيطة بالدول العربية مثل إثيوبيا وكينيا وتركيا وغيران وقطع أواصر الصلة بين الدول العربية ونطاقها الإقليمي تمهيدا لاستغلالها في إثارة القضايا الخلافية مع الدول العربية وأيضاً استقطاب الجماعات العرقية والأثنية على التخوم في اتجاه ابتزاز المركز وامتصاص طاقاته تمهيدا للانسلاخ والانفصال وإقامة دولة منفصلة على غرار تحالف إسرائيل مع قبائل جنوب السودان الانفصالية والعلاقات الإسرائيلية.

الخاتمة:

يعد السلاح النووي من أقوى الأسلحة وأشدها فتكا بالإنسان وبيئته التي يعيش فيها ويتفاعل ويتطور فيها، فتأثير هذا السلاح إذا يتجسد في التدمير الكامل والشامل للحياة، ومن ثم كان الخوف والهلع من ذلك السلاح، ابتداء من تملك علمه وتقنيته، وحتى تملكه وتملك استخدامه وتطويره، وإن تملك العلم والتقنية النووية هو أول الخطوات الجدية لتملك السلاح النووي، وتأتي إسرائيل النموذج العنصري في مقدمة هذه الدول والتي تمتلك التقنية والسلاح النووي، وقد ثبت للتقنية النووية أهمية استراتيجية لا يمكن التقليل من شأنها في كافة مجالات الحياة البشرية، ومن حق كافة المجتمعات الإنسانية الاستفادة من تلك الطاقة الهائلة عالية القيمة.

نستنتج مما تقدم أن إسرائيل تنفرد بكونها القوة النووية العملاقة في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وهي بذلك تحرص على احتكارها للأسلحة النووية والحرص على حرمان أي دولة في المنطقة من امتلاك القدرات النووية وهو هدف تمكنت من تحقيقه، من أجل الحفاظ على ترسانتها النووية لكي تكون القوة الضاربة في الشرق الأوسط، زيادة على أن الهاجس الأمني لدى إسرائيل يجعلها تصر على الحفاظ على قوتها النووية، ويعد أيضاً عامل التعويض عن التدني العددي أمراً مهما لسد النقص الحاصل في الجانب السكاني لإسرائيل وانعدام العمق الجغرافي لها.

إن ما تملكه "إسرائيل" من أسلحة نووية فتاكة وأسلحة الدمار الشامل المحرمة دوليا يجعلها تؤكد بأنها تمتلك القوة الرادعة للدول العربية والإسلامية على حد سواء ويسمح لها بتحقيق حلمها التاريخي التوراتي التلمودي الاستيطاني التوسعي، بخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تكيل بمكيالين ما زالت مستمرة بالتغطية على إسرائيل يساعدها بذلك الصمت الأوروبي والتقاعس العربي.

أهم النتائج:

تحقيقاً على ما سبقت دراسته حول الترسانة النووية الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي فقد توصلت إلى النتائج التالية:

1. التأكيد على حقيقة امتلاك إسرائيل للسلاح النووي وإن هناك اعتراف دولي غير معلن بشرعية امتلاكها لهذا السلاح.
2. حرصت إسرائيل على الربط بين مفهومي الأمن وامتلاك عناصر القوة بحيث اصبح الفصل بينهما مستحيلاً.
3. تزعزع ثوابت الهوية ووحدة المصير بين البلدان العربية والإسلامية.
4. الاستعانة بالدول الأجنبية لضمان الأمن القطري نتيجة الضعف العربي.
5. اثبت إسرائيل نتائج حربها أكثر من أي شيء آخر تفوق على خصومها من خلال ترسانتها العسكرية.

6. صار السلاح النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط يشكل تهديداً كبيراً لدول المنطقة وخاصة وإن علاقات هذه الدول تتسم بالتوتر.
7. لا يمكن إنكار الوظيفة الاستراتيجية للسلاح النووي الإسرائيلي لما يحققه من أمن خارجي.
8. ضلت إسرائيل محافظة على التوازن العسكري في المنطقة لصالحها منذ وجودها، واستطاعت أن تحقق التفوق النوعي والكمي في مجال الأسلحة النووية لتمارس من خلالها ردعا وتهديدا ضد الدول العربية.

التوصيات:

1. توجيه اهتمام دبلوماسية عربية لتوحيد دول المنطقة ضد السلاح النووي الإسرائيلي.
2. الإسراع في إقامة تحالفات سياسية واتفاقيات تعاون بين الدول العربية وبعض من الدول المنتجة للسلاح النووي.
3. حث الدول العربية على مواكبة التطور التقني للسلاح النووي لمواجهة تلك التهديدات على الأمن القومي العربي.
4. الإسراع في إقامة جيش عربي مؤهل وقادر على تصدي كافة التهديدات التي تحاط بكيان الأمة العربية والإسلامية في مكان.
5. التصدي للكيان الإسرائيلي في المحافل الدولية من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل تحقيقا للمواثيق الدولية وخاصة المادة الرابعة من معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية.
6. الإسراع في تطوير الطاقة النووية السلمية لما تمثله من قوة دفع حقيقية للتنمية الاقتصادية.
7. تكاثف الجهود العربية والاستفادة من الخبرات العلمية في المجال النووي.
8. حث الجامعات والمراكز البحثية الموجودة في الوطن العربي والإسلامي بأجراء البحوث والدراسات العلمية وتوفير قاعدة بيانات وترجمتها إلى واقع ملموس.
9. استثمار الإمكانيات المادية العربية في تمويل الأبحاث وتطوير إنتاج الأسلحة.
10. تطوير الإمكانيات المتاحة حاليا للبلدان العربية من مفاعلات بما يسمح للدخول إلى مرحلة إنتاج السلاح النووي.

المصادر والمراجع:

[1]- د. إسراء شريف القعود، التسلح النووي الإسرائيلي وأثره في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والأربعون، ص21.

[2]- محمد سليمان الزيود، التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي 1991-1999م، مجلة المستقبل العربي، العدد 270 السنة الرابعة والعشرين، أغسطس 2001م، ص99.

[3]- أمين محمود عطايا، الاستراتيجية النووية الإسرائيلية الردع الشامل والردع المحدود، المنارة، بيروت، ط الأولى، 1995م، ص12-13.

[4]- اللواء طلعت أحمد مسلم، مجلة السياسة الدولية، العدد 80 لسنة 1985م، ص226.

[5]- د. ممدوح عطية، القدرة النووية الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، المكتب القومي للمعارف، ص18.

[6]- أمين محمود عطايا، الاستراتيجية النووية الإسرائيلية الردع الشامل والردع المحود، المنارة، بيروت، ط الأولى، 1985م، ص18.

[7]- دكتور ممدوح عطية، القدرة النووية الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص41.

[8]- محمد نبيل طله، الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في ضوء إمكانيات بناء قوة نووية عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 27، لسنة 2001م، مركز دراسات الوحدة العربية، ص106.

[9]- دكتور علاء طاهر، نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، مجلة الوحدة العربية، العدد 28، كانون الثاني، بيروت، 1987م، ص60.

[10]- دكتور ناجي البطة، استراتيجية إسرائيل النووية بين ديمونة حتى بغداد، مقالة على الشبكة الدولية بتاريخ 2011/5/17م، شبكة المعلومات الدولية www.nali-albatta.com

[11]- دوم زخايم وآخرون، ترجمة: محمد زهير دياب، ضبط التسلح والأمن في الشرق الأوسط، مركز دراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص14-15.

[12]- د. عدنان مصطفي، الطاقة النووية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، نوفمبر 1983م، ص33-46.

[13]- أوغسطين نورتون، الأمن في الشرق الأوسط، 1999م، المجلس الفلسطيني العلاقات الخارجية – غزة.

[14]- حامد ربيع أشراف، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، معهد الدراسات العربية، 1979م، القاهرة، ص197.

[15]- د. عطا محد صالح زهرة، في الأمن القومي العربي، (بنغازي: دار نشر دار الكتاب الوطنية، ط2، 1426م)، ص114.

[16]- منير الخمسي، دور النفط في الأمن القومي العربي في عالم متغير، (القاهرة، دار نشر مكتبة مدبولي، ط1، 2003م)، ص202.

[17]- الكيلاني وآخرون، القدس والمجال الفلسطيني وقرارات مجلس في الأمن القومي العربي، (عمان: دار مشر مؤسسة عبدالحميد شومان، ط1، 1999م).

[18]- التقرير: الإمكانات النووية العربية وتحديات القرن الجديد، منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط، ط2000م، ص104-105.

[19]- وائل العبيد درويش الهمص، البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي، (غزة: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، ط2000م). .

[20]- د. خضر محمود عباس، الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته، مركز الوعي للدراسات والتدريب، فلسطين، شبكة المعلومات الدولية – نت.

[21]- د. عبدالوهاب المسيري، مدخل تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، مقالة على شبكة المعلومات الدولية – نت.

[22]- محمد شاهر عبدالله، استراتيجية الأمن القومي العربي وفق معطيات العصر، مقالة على شبكة المعلومات الدولية – نت.